

المحاضرة الرابعة (مادة الانتساب) الفرقة الثانية _قسم الا
جتماع (الطلاب المنتسبون)
الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة
في دراسة مشكلة البطالة

ثانياً - النظريات السوسيولوجية الحديثة ودراسة مشكلة
البطالة:

- 1- النظريات المحافظة.
- 2- النظريات الراديكالية.

مقدمة :

لا شك أن تطور العلوم الاجتماعية ومن ثم المداخل والاتجاهات النظرية والمنهجية قد ارتبط بتطور المجتمع من جانب، وبتطور المشكلات الاجتماعية من جانب آخر، الأمر الذي يؤكد على أن تطور هذه الاتجاهات النظرية والمنهجية المتباينة قد جاء استجابة للتطورات والتحول التي يشهدها الواقع الاجتماعي وما تفرزه تلك من المشكلات الاجتماعية المتداخلة من حيث : عواملها وأسبابها وأبعادها. فالتطورات الاقتصادية التي شهدتها المجتمعات الإنسانية عبر مراحل تاريخية مختلفة، قد أسهمت بدرجات متفاوتة في ظهور اتجاهات نظرية ومنهجية في مجال علم الاقتصاد لدراسة وفهم وتحليل تلك المشكلات، والكشف عن عواملها وأبعادها المختلفة. ومن ثم ظهرت تفسيرات متباينة في مجال علم الاقتصاد، بعضها انطلق من فرضيات ومسلمات محددة ركزت على تفسير تلك المشكلات اعتمادا على متغير واحد أو عدة متغيرات، وقد أطلق على تلك التفسيرات "النظريات الاقتصادية الصغرى"، ومن ثم عزلت تلك النظريات المشكلات الاقتصادية عن سياقها الاجتماعي والسياسي والأيدولوجي من ناحية، كما عزلتها أيضا عن سياقها العالمي من ناحية أخرى. في حين ظهرت اتجاهات أخرى تناولت تلك المشكلات من منظور أوسع "النظريات الاقتصادية الكبرى" حيث انطلقت من مسلمات وفرضيات أخرى مختلفة، ومن ثم توصلت الدراسات التي تبنت تلك الاتجاهات النظرية المتباينة إلى نتائج مختلفة. وإذا كان هذا الأمر يعد واضحا على الصعيد الاقتصادي، فمما لا شك فيه أنه يعد أكثر وضوحا على الصعيد السوسيولوجي. حيث شهدت النظرية الاجتماعية منذ ظهور علم الاجتماع تباينا واختلافا واضحا في الاتجاهات النظرية والمنهجية.

غير أن التفسيرات التي قدمتها البنائية الوظيفية للمشكلات الاجتماعية بعامة ومشكلة البطالة بخاصة، قد اختلفت اختلافا جذريا عن تلك التي قدمها منظرو التبعية للمشكلة ذاتها. ويرجع هذا الاختلاف إلى عوامل عدة لعل من أهمها : اختلاف المنطلقات الفكرية والنظرية والأيدولوجية للمنظرين في كلا الاتجاهين من ناحية، واختلاف وتباين تلك المشكلات من مجتمع لآخر من حيث معدلاتها وعواملها وآثارها من ناحية أخرى.

وانطلاقا من ذلك، يمكننا أن نعرض بإيجاز لأهم الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في دراسة مشكلة البطالة فيما يلي :

ثانيا - النظريات السوسيولوجية الحديثة ودراسة مشكلة البطالة :

إن الحديث لا ينشأ فجأة أو طفرة واحدة، وإنما هو امتداد للماضي بصورة أو

بأخرى سواء كان يؤيده ويؤكد، أو يختلف عنه ويتضارب معه، لذلك لا نستطيع الحديث عن النظريات السوسيولوجية الحديثة في دراسة مشكلة البطالة بمعزل عن النظريات التقليدية الكلاسيكية، التي كانت الباعث الحقيقي وراء جميع التطورات. ونستطيع أن نصنف النظريات السوسيولوجية⁽¹³⁾ إلى ثلاثة أنواع من النظريات الكبرى والتي ترتبط بصورة كبيرة مع مشكلة الدراسة هي النظريات المحافظة والنظريات الراديكالية ونظريات العولمة هذا من ناحية، كما تعد هي النظريات المسيطرة في علم الاجتماع من ناحية أخرى، وإن كانت تدرج تحتها مجموعة من الاتجاهات الفرعية، إلا أنها في نهاية الأمر تصب في إحدى تلك النظريات، وحتى وإن اختلفت في بعض الجزئيات الطفيفة فهي في نهاية الأمر لا تخرج عن المنطلقات النظرية والمنهجية لهذه الاتجاهات. ومن ثم سوف نعرض لبعض نماذج هذه النظريات وأكثرها شيوعاً وانتشاراً والتي أثرت بصورة مباشرة أو غير مباشرة على دراسة مشكلة البطالة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي.

1 - النظريات المحافظة :

وهي النظريات التي يطلق عليها نظريات التكامل ويدخل ضمن هذا النوع من النظريات :

أ - النظرية البنائية الوظيفية :

والتي تظهر في أعمال سبنسر وإميل دوركايم ومالينوفسكي وراد كليف براون وبلغت هذه النظريات ذروتها في صياغات تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون. وكل هؤلاء تناولوا المجتمع بوصفه بناء يحتوي على العديد من المكونات التي ترتبط فيما بينها ارتباطاً متبادلاً وتحافظ هذه المكونات على استمرارها بدرجات متفاوتة من خلال ميكانيزمات التوازن⁽¹⁴⁾.

ومن ثم يرى أنصار هذه النظريات أن المشكلات الاجتماعية والسلوكيات غير السوية لا ترتبط بجوهر التنمية، وإنما ترتبط بالظواهر التي ترافق وتنتج عن العمليات التنموية وما ينتج عنها من عدم توازن بين شقي التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ف الظواهر والمؤشرات التنموية عندما تقوم على عدم التوازن وتقديرات مبهمة ينعدم فيها وضوح الرؤيا الشاملة، وعندما أيضاً تبنى على قطاعات مجزأة تتحكم فيها التوقعات الساذجة، كل ذلك يؤدي إلى اختلال فعلي يهز التوازنات الاجتماعية، ويزعزع قواعد الضبط السلوكي، وينفتح المجال أمام علاقات جديدة تنعدم فيها القيم المعنوية وتتلاشى المثل الأخلاقية وتظهر أنماط سلوكية غير سوية تحوي عديد من الأفكار والقيم والمبادئ المتعارضة كلية مع القواعد العامة للسلوك الاجتماعي السوي⁽¹⁵⁾. فعلى سبيل المثال عندما نما التعليم باعتباره تنمية اجتماعية في العديد من البلدان النامية على حساب فرص العمل أو دون نمو متوازن للجوانب الاقتصادية بما يوفر فرص عمل كافية للخارجين، وقعت مشكلات عديدة من أبرزها مشكلة البطالة وما يربط بها من انخفاض حاد في دخل العاطل، مما يجعل الفرد فقيراً سواء كان فقراً مطلقاً Absolute poverty، أو فقراً نسبياً Relative poverty وإذا طال أمد انخفاض الدخل واستحكم بصورة قوية فانه يؤدي إلى بروز معايير سلوكية جديدة للعاطل تتباين و تتناقض مع ما حدده

المجتمع من معايير. وبالتالي تطفو على السطح سلوكيات غير سوية بسبب الحاجة الاقتصادية وهذه علاقة اقتصادية مباشرة بين البطالة و الجريمة⁽¹⁶⁾. وغالباً ما تؤدي البطالة إلى العزلة ومن ثم تضعف القوى الاجتماعية وتتضاءل قدرة العاقل على تحقيق التضامن مع المجتمع الذي يعيش فيه ويترتب على ذلك ظهور حالة الأنومي Anomie التي تفقده الالتزام بالمعايير و القيم السائدة أو ما يطلق عليها ميرتون اللامعيارية الاجتماعية. يتضح مما سبق أن هذه النظرية تركز على التوازن و التكامل داخل النسق الاجتماعي وأن أية مشكلة ما هي إلا عبارة عن سلوكيات غير سوية.

ب - نظرية التحديث Modernization Theory :

وهي من أبرز النظريات التي ترتبط بهذا التحليل و التي كُتِب لها من الذبوع و الانتشار وأثرت على العديد من الدراسات و البحوث وكان لها صدى واسعاً هي نظرية التحديث Modernization، وسوف يتضح ذلك من العرض التالي :

لقد أفرزت الحرب العالمية الثانية وبخاصة بعد تشكيل هيئة الأمم المتحدة، وظهور النظام العالمي الجديد بروز مجموعة من التغيرات الأساسية يمكن حصرها في متغيرين أساسيين : **أولاً** : ظهور العديد من المشكلات الاجتماعية الخطيرة التي عانت منها الدول المتخلفة: الفقر، البطالة، الجوع، الإدمان، المرض، الفساد السياسي والأمية التي أثرت على مئات الملايين من البشر في تلك المجتمعات⁽¹⁷⁾ **ثانياً** : دخول الولايات المتحدة المرحلة الامبريالية الجديدة، حيث أدركت أن عهد الاستعمار أاحتلالي قد انتهى وأن عليها أن تؤمن مناطق خارج القارة الأمريكية وذلك للحفاظ على مصالحها، ولصمودها أمام التوسع الشيوعي. وقد ترتب على هذه العملية جملة من المسائل والأمر التي أخذت تغير الصورة الأيديولوجية في حياة المجتمع. ولعب علم الاجتماع خلال تلك الفترة دوراً محورياً حيث وجد الاقتصاديون البرجوازيون المهتمون بمشاكل البلدان المتخلفة أنفسهم مضطرين إلى ضرورة التكيف مع تلك الظروف، وتحليل هذا الوضع وصياغة سياسة اقتصادية واضحة المعالم لكل بلد على حدة، والعالم النامي بشكل عام ومن ثم ركزوا على علماء الاجتماع الذين جمعوا بين نشاط منطري الفكر الغربي، وتجربة الخبراء في منظمة الأمم المتحدة، مما جعل فرانك يذهب إلى القول أن الوضع المهني لعلم الاجتماع في بلد مثل الولايات المتحدة أبعد ما ي-كون عن تخصيص الدور⁽¹⁸⁾.

وتمثل فترة الخمسينات والستينيات علاقة تاريخية بالنسبة لدول العالم النامي، حيث أصبحت قضية التنمية الاقتصادية محور السياسات في أغلب هذه البلدان. فبعد حصول هذه البلدان على استقلالها السياسي ظهرت العديد من الدراسات والبحوث التي حاولت تشخيص مشكلات هذه الدول وتحديد معالم الطريق الذي يجب أن تتبعه لكي تحقق تقدماً ، وتلحق بالدول الصناعية المتقدمة وفي هذه الفترة أيضاً ظهر اهتمام قوي على مستوى دولي يسعى إلى معاونة هذه الدول على مواجهة تخلفها الذي استمر لفترة طويلة من الزمن والقضاء على المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون انطلاقها نحو تحقيق التنمية الشاملة⁽¹⁹⁾.

ومن ثم تعد نظرية التحديث أول نظرية غير ماركسية تحاول توضيح كيفية تخلص الدول النامية من فقرها وتخلفها التكنولوجي، وبغض النظر عن الاختلافات

الواهية بين أنصار هذه النظرية نستطيع حصر إطارها الكلي النظري والمنهجي في تحليلها لأزمة التنمية والتخلف في البلدان النامية وحل مشكلاتها في عدد من النقاط الرئيسية :

أولاً : تفترض نظريات التحديث أن التخلف سمة أصيلة في البلدان النامية يجب التخلص منها عن طريق التخلص من القيم التقليدية وتبني القيم الغربية - وبخاصة الواقعية للإنجاز والعمل الشاق- وأن القيم التي تسمح للمجتمعات بالنمو والتقدم هي القيم الفريدة الخاصة بالمجتمعات الأنجلو أمريكية ويجب أن تنتشر في كل المجتمعات النامية⁽²²⁾.

ثانياً : تري نظرية التحديث أن كل المجتمعات تسير بخطى متشابهة في تحولها التاريخي من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث ولذلك فهي تركز على التغيرات الموجودة داخل المجتمع والتي تسهل عملية التحديث⁽²³⁾. ومن ثم فالتحديث في مجمله عملية كلية Total Process وتنشأ طبقاً لنموذج عالمي Universal Pattern وهذا يفترض تحولاً تدريجياً من التقليدية إلى الحداثة حيث يفهم المجتمع باعتباره عملية بنائية وظيفية مختلفة الأدوار، والمؤسسات كمجتمع يتحرك من النسق البسيط إلى النسق المعقد أو المركب. وهذا التحديث أصبح مرادفاً للتغريب Westernization ويتضمن عملية القيادة إلى التكامل الوظيفي العالمي أو تخطي النسق السياسي القومي⁽²⁴⁾.

ثالثاً: يتفق معظم أتباع نظرية التحديث أن جميع المجتمعات الإنسانية مقسمة بشكل ازدواجي إلى مجتمعات حديثة وأخرى تقليدية، أو مجتمعات صناعية وزراعية، أو متقدمة وأخرى متخلفة وتقوم هذه الفكرة على فكرة الثنائية المبالغ في التبسيط ، وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت لتجاوز معضلة الثنائية في التحليل يرى ريتشارد فيجان R.Fegan رغم هذا التكيف والتعديلات في النظرية والمنهج، فإن الأطروحات الأساسية عن كيفية دراسة التخلف وكذلك النمط الأمثل للبحث لم تتغير⁽²⁵⁾.

د - النظريات المحافظة ومعالجة مشكلة البطالة:

يمكن النظر إلى المشكلات المتعلقة بالعمل وبخاصة مشكلة البطالة من خلال الاتجاهات الوظيفية على أنها مشكلات ناتجة عن خلل التنظيم الاجتماعي Social disorganization نتيجة التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية السريعة. وبالتطبيق على مشكلة البطالة يؤكد الاتجاه الوظيفي Functionalist approach في نظريته لتلك المشكلة أنه تحت ظروف مثالية يمكن للمكونات المختلفة للاقتصاد أن تكون في حالة توازن Equilibrium وبخاصة عدد ومهارات العاملين التي يجب أن تتلاءم مع عدد وأنواع الوظائف المتاحة لهم. فالنمو الاقتصادي يمكن أن يحدث بطريقة هادئة وتنبؤية دون الخل الذي تسببه الزيادات أو الانخفاضات الدورية. وفي المجال الواقعي فإن اقتصاديات المجتمعات الصناعية الكبرى (المتقدمة) تكون أكثر قابلية للتأثر بالتغيرات السريعة وغير

المتوقعة، فالارتفاع الحاد في أسعار النفط في السبعينات على سبيل المثال قد أحدث اضطراباً في اقتصاديات العالم الصناعي، وأسهم بشكل واسع في ظاهرة الركود Recession والتضخم Inflation والبطالة Unemployment التي انتشرت في العالم خلال تلك الحقبة⁽³⁷⁾.

وكذلك أيضاً فإن الاختراعات التكنولوجية Innovations التي أخذت شكل الميكنة، والتي يمكنها أن تحسن من كفاءة العملية الإنتاجية، وأن تخلق فئات اجتماعية جديدة من العمالة الماهرة المسؤولة عن صيانة هذه الآلات الحديثة، ولكنها في نفس الوقت يمكن أن تؤدي إلى اضطراب وظيفي Dysfunctional في المجتمعات نتيجة ما تسببه من بطالة للعمال الأقل مهارة، حيث حل الكمبيوتر والآلات الحديثة الأخرى محل العمالة⁽³⁵⁾.

يضاف إلى ذلك أحد التغيرات الاجتماعية الهامة وثيقة الصلة ببطالة الشباب وهي التركيب العمري للمجتمع الأمريكي، حيث أدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى خلق فئة عمرية كبيرة (فئة الشباب) في المجتمع، وهذه الفئة تبحث عن العديد من الوظائف أكثر من الوظائف المتاحة لهم. يضاف إلى ذلك الانخفاض في معدلات المواليد في السنوات الأخيرة مما أدى إلى بطالة واسعة الانتشار في الصناعات و الوظائف المتعلقة بخدمة الطفل Child-related service Industries وبخاصة في مجال التدريس.

وخلاصة القول أن الاتجاهات المحافظة بصفة عامة ونظرية التحديث بصفة خاصة ترجع ظاهرة البطالة بشكل عام إلى عدم قدرة النسق الاجتماعي Social system على التكيف Adapt بسرعة وبشكل كافٍ مع التغيرات الاجتماعية السريعة التي تجتاح المجتمعات.

وفي حقيقة الأمر أن هذه النظريات أغفلت بشكل عام خصوصية المجتمعات النامية وحاولت إضفاء الصبغة الأمريكية والغربية على واقع تلك البلدان في معالجتها لمشكلاتها الاجتماعية ومن ثم ابتعدت عن تفسير المشكلة في ضوء واقعها السوسيو-تاريخي وحاولت ربطها بعوامل أخرى مثل البطالة وعلاقتها بالانتحار واسترسلوا في تأثير البطالة على الانتحار من خلال تذبذب الدخل، والعوامل المسببة للانتحار بين العاطلين أنفسهم، وأفردت العديد من الدراسات التي تتناول هذه المشكلة⁽³⁹⁾.

2 - النظريات الراديكالية :

أ - الماركسية :

يمثل الفكر الراديكالي الامتداد الطبيعي للحركة النقدية التي ظهرت في عصر التنوير التي كانت تهدف إلى إضفاء الشرعية لملكة النقد التي يمتلكها العقل البشري. أي أن النظام الرأسمالي الذي يتنافى مع حرية النقد والتنفيذ للنظم الاجتماعية. ومن ثم وجدت الفلسفة الماركسية الأمل في مواجهة النظام الرأسمالي، إلا أنها لم تكن الوريث التلقائي لهذا الفكر فقد كانت في حاجة إلى تحويله وتجديده في ضوء أزمة الواقع أو أزمة نمط الإنتاج

الرأسمالي. ويعني هذا أن كارل ماركس قد أراد تأكيد مشروعية استمرار النقد في النظام الرأسمالي الحديث، إلا أنه وجد أن النقد بمفرده لن يحقق تطوير الإمكانيات الإنسانية و القدرات الإبداعية في الإنسان، والدليل على ذلك أنه لم يأخذ من منابع المنطق الهيجلي مما يجعله مقيد بالمثالية، بل وقف معارضا للمحتوى المثالي للجدل، حيث قدم ماركس التصور المادي للتاريخ الذي يقوم على أن العمل ليس نشاطا روحيا بل تعبيراً عن نشاط اجتماعي مادي يتطور من خلاله الإنسان في مساره التاريخي، وهي المقولة التي انطلق منها ليس ماركس فحسب بل معظم علماء هذا الاتجاه⁽⁴⁶⁾.

إذا كانت النظريات الوظيفية تركز على التوازن وترى أن اختلال النسق هو أمر مؤقت وطارئ ترى المادية التاريخية أن الصراع بين المتناقضات هو الأصل، وأن وحدة المتناقضات هو الطارئ في تطور المجتمعات، حيث تنظر إلى التغير على أنه بنائي شامل يؤثر على الطبقات وعلاقات الإنتاج وأدواته، وأنه ليس مادياً اقتصادياً فقط لأن التغير في البناء التحتي يتسبب في تغير البناء الفوقي أو النظم والقيم، الأخلاق، القانون، الفلسفة والسياسة... الخ⁽⁴⁷⁾.

وفي فترة الخمسينات من القرن التاسع عشر استطاع ماركس أن يقدم عدداً من الدراسات التاريخية التي اهتمت بمشكلات الاشتراكية وحركة الطبقة العاملة في أوروبا و لاسيما في فرنسا، وبخاصة دراسته حول الأسس الاقتصادية للرأسمالية الحديثة Outline of critique of political والتي نشرت بعد وفاته.

وإذا كانت الماركسية الكلاسيكية لا تمثل في مجموعها نظرية متكاملة في التنمية والتحديث، إلا أنها تتضمن بعض عناصر هذه النظرية. فمعالجتها بظهور المجتمع الرأسمالي الحديث يمثل نموذجاً لعملية التنمية وطبقاً لهذا النموذج فإن التنمية تتمثل في ظهور المشروعات الرأسمالية وما أدت إليه من نتائج وأثار على كل مظاهر المجتمع والوعي الإنساني. ولقد حاول ماركس في كتابه "رأس المال" تتبع هذه العملية منذ نشأتها المتمثلة فيما أطلق عليه بالتراكم الأولى لرأس المال حيث أوضح كيف أدت هذه العملية إلى تفكك المجتمع الإقطاعي وظهور المجتمع الرأسمالي الصناعي⁽⁴⁹⁾. ومن ثم نستطيع حصر المنطلقات المنهجية والنظرية التي انطلق منها الفكر الماركسي فيما يلي :

فمن الناحية المنهجية : انطلق ماركس في تحليلاته المختلفة معتمداً على المادية الجدلية التي تقوم على مقولة "الكلية والشمولية" Totality كأداة منهجية تساعد على فهم علاقة البسيط بالمركب أو علاقة الجزء بالكل. إلا أنه ينبغي فهم ذلك في ضوء اختلا ف منهج ماركس عن هيجل - على الرغم من أنه قد استخدم الكثير من مفاهيم هيجل - واختلافه أيضاً عن المذهب النفعي، واختلافه مع النظريات المحافظة التي تنظر إلى الكل على أنه مجموع أجزائه⁽⁵⁰⁾.

ويرى ماركس أن الكل يُبنى على أساس العلاقات المتداخلة للظواهر، فالحقائق ليست منعزلة أو خارجية بل هي عناصر مترابطة ارتباطاً داخلياً في علاقة مع الكل وأن كانت تتمتع باستقلالية عنها، حيث يرى ماركس أن علاقات الإنتاج في أي مجتمع تشكل كلاً واحداً ولا يمكن فهمها أو تحليلها إلا في ضوء ذلك، فالمجتمع يتطور من خ

لال التناقضات والاضطرابات الداخلية، ومن ثم فالكل لا يكون ثابتاً أو استاتيكية، بل هو في حالة من التوتر بين الأجزاء والكل، لذلك يشتمل الكل عنده على النظم الاجتماعية و السياسية والاقتصادية التي لا يمكن بحال فصلها عن بعضها البعض.

وانطلق ماركس في فهمه وشرحه وتفسيره للمجتمع الرأسمالي من المنهج الجدلي حيث يبدأ بما هو كلي مقدماً كالسكان والإنتاج والدولة - ليقوم بعد ذلك بعملية تجريد للعناصر المكونة للكل، ثم يحاول بذلك ومن خلال عملية تقريب متتابعة، أن يربط هذه العناصر بالكل ذاته⁽⁵¹⁾.

أما من الناحية النظرية : فيسلم ماركس K. Marx منذ البداية أن هناك ثمة اختلافاً جوهرياً بين الشروط العامة التي تحكم ظواهر الحياة الطبيعية والأخرى التي تحكم الحياة الاجتماعية على الرغم من موضوعية كل منهما، حيث تتميز الأخيرة بالوعي والإرادة على عكس الأولى أن المجتمعات الإنسانية تختلف من حيث درجة تطورها الاجتماعية، ولكن ذلك لا يمنع من وجود سمات عامة ومشاركة بين بعض المجتمعات يمكن الكشف عنها من الأسس والشروط العامة التي تشكل مثل هذه السمات. مع مراعاة أن كل مجتمع يضم في داخله مجموعات اجتماعية وأنشطة اقتصادية واعية وهادفة، ويختلف وضع هذه المجموعات حسب موقعها في نظام الإنتاج الاجتماعي أو بمعنى آخر حسب ما تمتلكه من وسائل ومقومات إنتاجية. ومن ثم فهناك نوعان من القوانين التي تحكم ظواهر الكون، القوانين العامة تلك التي تحكم عدداً من التكوينات الاجتماعية الاقتصادية Socio-Economic formations، والقوانين النوعية التي تحكم كل تكوين اجتماعي اقتصادي على حده⁽⁵²⁾.

لقد أوضح كل من ماركس وانجلز أنه خلال المرحلة المتقدمة من النمو الرأسمالي ، يصبح المجتمع أكثر تقدماً وتحديثاً في الوقت الذي يشهد صراعاً طبقياً متزايداً واحداً بين البرجوازية والبروليتاريا. فوسائل الإنتاج تزداد تركيزاً ، وعمليات الإنتاجية تزداد تعاونية وإنتاجية في طابعها كما تزداد آلية وميكنة. كما يميل النظام الرأسمالي العالمي مما يسهم في اختفاء الفروق والاختلافات القومية بين الشعوب. وهذا يرجع إلى تطور البرجوازية، وحرية التجارة، واتساع السوق العالمية. بيد أن المجتمع الدولي الذي ينمو من خلال الحقبة الأخيرة في المرحلة البرجوازية يحمل أيضاً طابعاً استقطابياً يتمثل في الصراع الطبقي بين الجماهير الفقيرة من البروليتاريا المأجورة والأقلية الرأسمالية الصغيرة⁽⁵³⁾.

إن تطور المجتمع هو نتاج للتفاعل المستمر بين الإنسان والطبيعة وبين الشروط المادية والعلاقات الاجتماعية خلال قيام الإنسان بالعمل، حيث تتشكل علاقات الإنتاج التي تعد الشرط الأساسي ليس فقط لإنتاج أسس الحياة والبقاء بل لقيام مجمع إنساني. وتعتمد هذه العلاقات على ما يسميه ماركس بوسائل الإنتاج الاجتماعي التي تختلف حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد في كل مجتمع. وفي ظل علاقات وشروط الخضوع والاستغلال. ولذلك تمارس الطبقة التي تملك أشكالاً مختلفة من القهر والاستغلال للطبقات التي لا تملك سوى بيع قوة عملها.

يرى ماركس أن التقدم التكنولوجي والتوسع الصناعي - التجاري - وهما دعامتان من دعائم النظام الرأسمالي - قد دفعا البرجوازية إلى تبني نمط الإنتاج الرأسمالي وتوسيع نطاقه، مما أدى ظهور سوق دولتيه ومجتمع متحضر، ثم خضوع المناطق الريفية لسيطرة المدن. وكان طبيعياً أن يؤدي ذلك إلى تركيز وسائل الإنتاج و الملكية في يد فئة قليلة من الناس. وقبلت الدولة أن تتخذ طابعاً مركزياً يقوم على وجود نصوص قانونية ومصالح طبقية قومية⁽⁵⁵⁾.

من أبرز القضايا التي أثارها التحليل الماركسي هي قضية العمل والعلاقات الإنسانية، حيث تمثل أزمة المجتمع في إشكالية التناقض والاستغلال، حيث يتحول العمل في ظل العلاقات الرأسمالية إلى عبء أمام إنسانية الإنسان. إذ يتحول العامل المنتج في ظل الشروط الرأسمالية إلى سلعة تباع وتشتري ويصبح آلة مسلوب الإمكانات الإبداعية يعمل من أجل تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية.

ومن ثم انطلق ماركس في تحليلاته في التأكيد على ضرورة البحث عن كيفية مواجهة هذه الأزمة الإنسانية وأزمة التناقض في المجتمع الرأسمالي - ذلك المجتمع الذي أصبح يتسم بالانعزالية أو ما يطلق عليه ظاهرة الاغتراب Alienation أي اغتراب الإنسان عن أدوات العمل، والسلع التي ينتجها فيوفر عملية إشباع الحاجات لا لذاته بل لمن يتساوى معه في الجهد المبذول أي لأصحاب العمل⁽⁵⁸⁾.

ويحدد ماركس أربعة خصائص أساسية للاغتراب هي : اغتراب الإنسان عن الطبيعة، واغترابه عن نوعه أو بني جنسه واغترابه عن غيره، حيث أصبح العمل ذات طابع وسائلي آلي يضفي صفة القهرية كنشاط غريب وخارجي لا يشعر الفرد حياله بأي قدر من الحرية إلا خارج حدود العمل.

أن التحليلات الماركسية كانت نتيجة لتطور الأوضاع الأوروبية في القرن التاسع عشر وما قبله وتعبيراً عنها ولا يمكن أن تنطبق على مجتمعات البلدان المتخلفة التي ما زالت تعيش إلى اليوم ضمن أنماط إنتاجية ما قبل رأسمالية بالرغم من تغلغل نمط الإنتاج الرأسمالي فيها. فالجديد لا يلغي القديم وإنما يتعايش معه⁽⁶³⁾.

ب - الماركسية ودراسة مشكلة البطالة :

يؤكد هذا الاتجاه أن العمل عادة ما يتم في سياق عدم التساوي الاجتماعي الاقتصادي، ذلك السياق الذي توجد فيه جماعات مختلفة الميول والاهتمامات تحاول كل جماعة الدفاع من أجلها. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية مثلها في ذلك مثل الدول الصناعية المتقدمة مجتمعاً يعتمد على الطبقة، حيث يوجد أفراد يعيشون على عمل الآخرين. وفي مجال التنافس على الوظائف والأجور، فإن الطبقات الأقوى في المجتمع هي الطبقات الأكثر قدرة على حماية اهتماماتها ومصالحها على حساب الطبقات العاملة، ولهذا السبب وليس من قبيل الصدفة أن تزيد معدلات البطالة في جماعات الأقلية عنها في جماعات البيض. كما تتزايد معدلات البطالة لدى الإناث عنها لدى الذكور، وأيضاً لدى العمال ا

لأقل مهارة (ذوي الياقات الزرقاء) عن العمال المهرة أو المهنيين (ذوي الياقات البيضاء). وتتزايد معدلات البطالة بصورة كبيرة في أوقات الأزمات والركود حيث أن الأفراد الذين يملكون السيطرة على أدوات ووسائل الإنتاج سوق يطردون العمال⁽⁶⁵⁾.

ولذلك لا يمكن فهم مشكلة البطالة بصورة حقيقية إلا من خلال منظور الصراع وبخاصة بين من يملك ومن لا يملك. ومن ثم ينظر ماركس Marx إلى البطالة على أنها سمة حتمية للرأسمالية ويشاركه في هذا الرأي العديد من علماء الاجتماع الماركسيين. فمن المعروف أن الاقتصاديات الرأسمالية تسير في دورات مختلفة من الارتفاع إلى الانخفاض... وهكذا، ومن ثم يصاحبها ارتفاع معدلات البطالة. فمنذ صدور قانون التوظيف في الولايات المتحدة عام 1945 والذي نص على تشجيع التوظيف الكامل، وبالرغم من ذلك تزايدت معدلات البطالة فيها طوال الفترة منذ الأربعينيات وحتى الستينيات باستثناء نسبة التوظيف التي حدثت في الستينيات.

ويحاول بعض المنظرين المهتمين بنظرية الصراع تفسير ذلك بالإشارة إلى أن الاتحادات والاتجاهات الأخرى في المجتمع إنما تمارس تأثيراً كبيراً على السياسة الاقتصادية القومية والتي تدعم وجود درجة ما من البطالة من أجل تحقيق مصالحها. ويتفق روبرت ليكن عالم الاقتصاد مع هذه الجزئية بقوله أن البطالة بمعدلاتها البسيطة تقدم العديد من الفوائد لأنه لو كان في استطاعة كل فرد أن يحصل على وظيفة، فهذا يعني دفع مرتبات عالية للعمال في المطاعم والمطابع ومحلات التنظيف أو كل الوظائف المتدنية. ومن ثم فالبطالة تهدئ من هياج الاتحادات وتعدل من مطالبها فيما يتعلق بالأجور، فعندما يخاف الأفراد من فقدان وظائفهم يعملون بشكل أكبر ويحصلون على أجر أقل، بعبارة أخرى أكثر تحديداً تقل ظاهرة التغيب عن العمل وترتفع الإنتاجية.

وأكد الواقع الفعلي عدم واقعية المقولات النظرية والمنهجية للفكر الماركسي وعدم صدق توقعات ماركس، حيث قدم الواقع الفعلي شواهد جديدة اختلفت تماماً عما توقعته وبخاصة الثورة والوعي الطبقي للعمال.. الخ. ولعل أبرز دليل على ذلك هو ظهور العولمة بما تفرضه من قيم واتجاهات مختلفة على العالم.

وأن النظرية الماركسية بدأت راديكالية تريد تغيير الواقع بما يتناسب وطبيعة التغيرات الاقتصادية الاجتماعية، إلا أنها جاءت في نهاية الأمر نظرية تطويرية خطية مما جعلها تنحصر في فهم مشكلة البطالة وتطورها في ضوء الدور التاريخي للبرجوازية فقط. ولم تقدم النظرية الماركسية فهماً شمولياً لمشكلة البطالة حيث عجز ماركس عن تطبيق المنهج الذي ادعى أنه يقوم على مقولة الكلية والشمولية وفهم علاقة البسيط بالمركب وهو ما لم يظهر في تفسيره لمشكلة البطالة.

د - نظرية التبعية Dependency Theory

لقد تبلور هذا التيار بوضوح في البلدان النامية في بداية الستينيات من هذا القرن في ظل ظروف مواتية من أهمها : أولاً : أن عدم انهيار الرأسمالية العالمية - على عكس ما تنبأ به ماركس - دفع بعض الباحثين الماركسيين في هذه البلاد إلى القيام بتعديل أطرها النظرية حتى تستطيع أن تقدم تفسيراً لهذه الظروف. ثانياً : عجز الصيغ

الماركسية التي تركز فقط على العوامل الداخلية في التحليل عن تقديم تحليلات منطقية للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحدث في البلدان النامية. **ثالثاً:** أن استمرار التخلف في البلدان النامية - حتى بعد حصولها على الاستقلال السياسي - دفع بعض الباحثين إلى البحث عن العوامل غير السياسية المسؤولة عن استمرار هذا التخلف. ولذلك لم يعد من قبيل الصدفة أن يظهر التيار في بلاد أمريكا اللاتينية التي قد مضى على استقلالها حينئذ أكثر من قرن من الزمان. لذلك جاءت نظرية التبعية Dependency Theory كاستجابة طبيعية لنقد نظريات التحديث والإطار السائد والمنظم لسياسات التنمية الاقتصادية التي عجزت عن حل مشكلات البلدان النامية⁽⁶⁷⁾.

هناك العديد من نظريات التبعية بعضها يمثل صورة سطحية للبعض الآخر. وتعد نظرية فرانك Frank من أكثر النظريات ذيوعا، وأكثر النظريات التي تم التعليق عليها، وقد حازت نظريات التبعية شهرة في الأوساط الأكاديمية خلال عقد الستينيات من القرن العشرين، وكان اقتصاديو معهد أمريكا اللاتينية للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي في شيكاغو أول من طرح هذه الآراء حول التنمية. وعلى أية حال يمكن تقسيم منظري التبعية إلى مجموعتين: المصلحين Reformists والماركسيين Marxists، ويطلق على هذه المجموعة الماركسيين الجدد لأنهم تحدوا المقولات الماركسية التقليدية، ودافعوا عن الثورة الاشتراكية بوصفها الوسيلة للتغلب على التبعية، بينما دافع المصلحون عن القومية الاقتصادية وكل الطرق التي تهدف إلى الكفاية الاقتصادية الذاتية. ولكن على الرغم من أن الحوارات داخل مدرسة التبعية متعددة بقدر ما هي متنوعة ولكنها تتقاسم أرضية مشتركة، وتعرف التبعية بأنها الحالة التي يكون فيها اقتصاد دولة محددة متوقف على التطور والتوسع لاقتصاد آخر يكون الأول خاضعا له، أي أن التبعية هي علاقة بين دولتين إحداهما مسيطرة اقتصاديا والثانية خاضعة لها⁽⁶⁸⁾.

وعلى الرغم من هذه الاختلافات بين مفكري نظريات التبعية نستطيع حصر أهم منطلقاتها النظرية والمنهجية في تحليل التخلف والتنمية والقضاء على المشكلات الاجتماعية وبخاصة مشكلة البطالة في البلدان النامية فيما يلي:

فمن الناحية المنهجية: انطلقت نظريات التبعية من عدة محاور أساسية هي:

أولا: أن موضوع دراسة هذه النظرية هو المجتمعات التي لا تعتمد على علاقات المساواة أو نماذج التعاون في التنظيم الاجتماعي. ومن ثم فمن المنظور التحليلي نجد أن فهم اللامساواة القومية التي تميز هذه الأبنية يتطلب:

- أ - تفسير العملية الاستغلالية التي تقوم بها هذه الأبنية.
- ب - تحليل نمط الإنتاج.
- ج - تحليل المؤسسات المالية.

وتمثل هذه العوامل الثلاثة النسيج الاقتصادي - الاجتماعي للمجتمع، ومن ثم تفسيرها الاقتصادي السياسي للامساواة، ولذلك تركز نظريات التبعية على ما يلي:

1 - عمليات وآليات السيطرة التي تمارسها هذه الأبنية على كل من الصعيد القومي والدولي.

- 2 - صور وأشكال آليات خلق التبعية لتخليد الذات وإمكانات التغيير.
3 - العلاقات المضادة بين الطبقات الاجتماعية⁽⁶⁹⁾.

ثانياً: إن نظام المحيط الاقتصادي لا يمكن أن يفهم بذاته، إذ أن علاقته بالمركز أساسية، بالإضافة إلى أن بنيته مبتورة لا يمكن فهمها إلا كعنصر في بنية اجتماعية عالمية.

ثالثاً: إن أي حديث عن طبيعة نظام الإنتاج الرأسمالي في المحيط يجب أن يكون مقترناً وبالضرورة بالحديث عن نوعية الطبقة التي تمثل هذا النظام أي نوعية البرجوازية التي تحمل رايته.

أما من الناحية النظرية : تعد نظريات التبعية من أبرز النظريات التي حاولت تفسير التخلف والتنمية، وترجع أسباب التخلف إلى تبعية العالم النامي للنظام الرأسمالي العالمي في المركز. وتتجلى التبعية على الصعيد الاقتصادي والسياسي، فعلى الصعيد السياسي يظهر الشكل المطلق للتبعية من خلال التبعية الكولونيالية وهي التبعية الأكثر شراسة لاستغلال هذه البلدان وتخريب القوى المنتجة وتشويهها. ويمكن للتبعية السياسية أن تأخذ شكلاً أقل من الكولونيالية تتحلّى في التبعية الاقتصادية، والتبعية الاقتصادية ما هي إلا نتيجة للتبعية السياسية التي يمكن أن تأخذ أشكالاً مختلفة، التبعية التجارية، التبعية المالية. إن ظهور نظرية التبعية كان بديلاً لتفسير مشكلات التنمية في العالم النامي ولوضع مجموعة من التخطيطات الجديدة يمكن من خلالها وضع حلول لهذه المشكلات، وتتمثل الفرضيات الأساسية لنظريات التبعية في⁽⁷²⁾:

أولاً : أن الفرضية الأساسية لنظرية التبعية الرأسمالية هي السبب في قهر دول العالم النامي وتخلفه، ويرى منظرو التبعية أن الرأسمالية تؤدي إلى مشكلات اجتماعية واقتصادية في العالم النامي إلى الدرجة التي تجعل بعض هؤلاء المنظرين يعتبرون أن بديل الرأسمالية هو الاشتراكية الماركسية التي لا يجب أن نبذها بل نختبر مدى صحتها. كما يؤكد هؤلاء المنظرون على حاجة الدول النامية إلى كسر حلقات الاستغلال والتبعية من أجل الوقوف والاعتماد على الذات⁽⁷³⁾.